البيضاوي

أسبوعية جهوية خاصة بالدارالبيضاء الكبرى

ALBIDAOUI

● مدير النشر: عبدالرحيم أريري ● العدد: 1 ● 18-24 ماي 2002 ● الثمن: 5 دراهم

عبد الرحمان رشيق لـ البيضاوي:

«قْلال لمربيين الكبدة على هاذ المدينة»

يرى الأستاذ عبد الرحمان رشيق بأن الاحتجاجات الاجتماعية في المغرب الحضري اليوم لم تعد تقتصر على ميدان الشغل والانتاج وإنما تعداها ليشمل جوانب أخرى مثل حركة العاطلين والحركة الأمازيغية والحركات الحقوقية والنسائية. في هذا الحوار يسلط هذا الباحث السوسيولوجي الأضواء على الكيفية التي ضبطت بها الدولة المدينة.

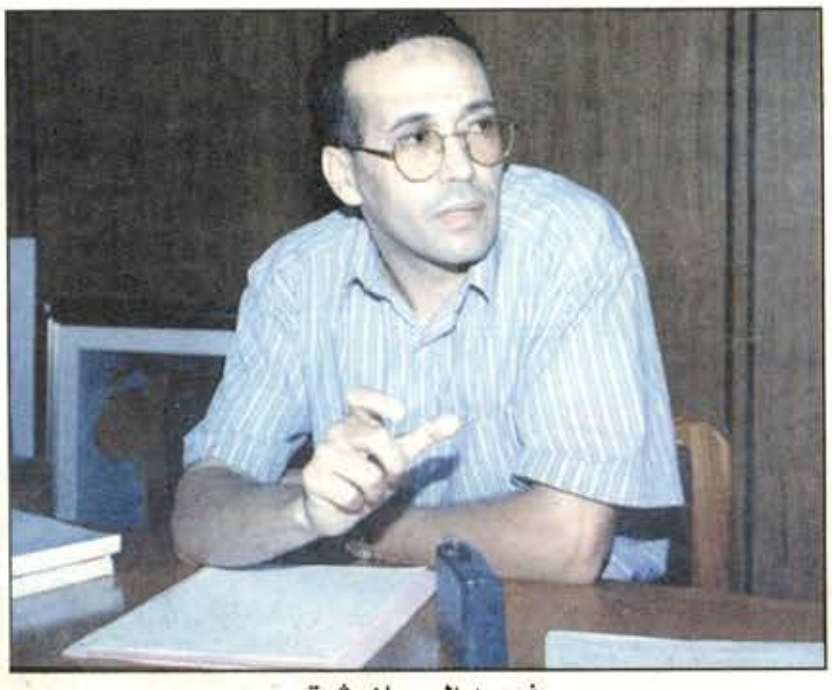

ذ. عبد الرحمان رشيق

● انصرمت المدة القانونية لتصاميم التهيئة بالدارالبيضاء دون أن يتحقق على أرض الواقع ما سطره المشرع، في ظنك هل يعزى القصور الى كون وثائق التعمير كانت مهووسة بالجانب الأمني أم الى تضخم مبالغ فيه في الحاجيات من لدن المخططين؟

■ بدءا يتعين القول أن أي مخطط لا يتحقق بنسبة مائة في المائة، أما بالنسبة لوثائق التعمير بالدارالبيضاء فما تحقق منها . حسبما قيل رسميا . لا يتعدى 17٪، وهي نسبة هزيلة. والكلام عن تصاميم وضعت في عام 1989 فقد كل أهمية لأن هذه التصاميم أضحت لاغية. وبالفعل فإن الهم الوحيد الذي سيطر على هذه التصاميم هو الهاجس الأمني.

● مثلا ؟

■ إذا أخذنا تصاميم درب السلطان أو الحي المحمدي أو ابن امسيك سيدي عثمان تجعل المرء يتساءل: ماذا يريد واضعو هذه التصاميم؟ فالمثير للانتباه في هذه الوثائق هو هدم منازل، إما لبناء مرفق عمومي أو توسيع شوارع. فبُعيد اضراب يونيو 1981 ، أعطيت الأوامر من طرف الملك في يوليوز لإعداد الوثائق الخاصة بالتعمير. وبالعودة الى الخطاب الملكي آنذاك نجد أنه تم التركيز على مسألتين: الأولى تتعلق بالسكن والثانية بالأمن. من هنا فإن التصاميم ركزت على المناطق المتميزة بالكثافة السكانية لتخفيف الكثافة.

● إذا كانت السلطة فعلا مهووسة بالجانب الأمني كما قلت، فلماذا لم تتحقق رغبتها المتمثلة في شق الطرق بهذه الاحياء المكتظة، فالوضع ظل . في الغالب الأعم . على ماهو عليه؟

■ رد الفعل كان مرتبطا بالاحداث التي عرفتها المدينة آنذاك. حيث أن هدم احياء وشق شوارع كبرى يتطلب أموالا باهضة.

● إذا سايرنا وجهة نظرك، فإن الدولة تشجع كل خطة تروم تخفيف الكثافة السكانية في الاحياء القديمة. لكن على أرض الواقع تجدها تعمل على تكدس الناس في بقع ضيقة، والدليل على ذلك مشروع الحسن الثاني وغيره. فكيف نفسر هذه المفارقة؟

■ أنا قلت أن وثائق التعمير كانت تهيء في أجواد أحداث يونيو 1981

● معنى هذا أن ما ساعد على التحكم في المدينة هو التقطيع الاداري وليس التخطيط العمراني؟

■ لا، كان هناك قمع كبير، والعديد من الناس أصيبوا بالهلع والرعب بسبب القمع الذي حدث وما نتج عنه من وفيات واعتقالات. والقمع ظل يخيم على النفوس حتى في مرحلة إعداد تصاميم التهيئة، إذ كانت المسطرة تقتضي أخذ وجهة نظر السكان المعنيين بتعرض أو نزع ملكية أو ما شاكل ذلك، إلا أن نسبة مهمة كانت خائفة من ابداء رأي معين. فالمقترح مثلا كان يتضمن هدم منزل بُني بشكل شرعي وبرخص إدارية ويهم حق الملكية المضمون دستوريا، لكن المالك، وبسبب القمع الذي لم يبدأ فقط سنة 1981 لم تكن له القدرة على مواجهة هذا الاقتراح برأيه الخاص. هذه الحالة سُجلت في أكثر من نقطة.

● في سياق الهدم وإعادة الاسكان، نجد الاجهزة العمومية اهتمت بأحياء الصفيح على حساب الدور المتداعية للسقوط التي تشكل خطرا أكبر على أرواح وسلامة السكان. ماهو تفسيرك للأولويات التي تبنتها السلطات؟

■ السكن الاجتماعي ظل دوما في عرف الدولة مرتبطا بالصفيح الذي تعطى له الاهتمامات أكثر مقارنة مع الدور المتداعية للسقوط، لأن سكان الصفيح يمثلون حجما أكبر من حيث العدد، ففي عام 1950 كان سكان بن مسيك يقارب 50 ألف نسمة، وفي الحي المحمدي حوالي 20 ألف نسمة.

ولو لم تأت فيضانات 1996 لما تم التركيز على الدور الآيلة للسقوط، فالكل يتذكر المآسي التي حصلت في درب السلطان نتيجة الفيضانات، حيث عرفت المأساة تغطية واسعة من طرف وسائل الاعلام، عكس ماكان يتم سابقا في حالة انهيار بناية أو بنايتين. فالواقعة التي عرفتها الدارالبيضاء عام 1996 بينت المشكل بصورة جلية سواء على مستوى التطهير أو السكن غير المهيكل.

● الملاحظ في المخططات بالدارالبيضاء انها قسمت المدينة الى مجالات خاصة بسكان دور الصفيح أو ذوي الدخل الضعيف وفي مجالات أخرى أفردتها للاسكان في عمارات باذخة أو للسكن الميسور. ألا تظن أن هذا الفصل العمراني يولد فجوة اجتماعية وتباعدا بين سكان المدينة الواحدة؟

■ مسألة التنطيق لها عدة تبعات فإذا أخذنا مدينة جديدة من مائة ألف نسمة (مثلا مولاي رشيد) نجد أنها تضم نفس الشريحة الاجتماعية والخصائص الهندسية.

وعلى مستوى الخطاب نجد المسؤولين يقرون بذلك، لذا نجد أنهم يحاولون تخصيص منطقة سكنية للفيلات تأوي أطرا متوسطة نسبيا وبجوارها منطقة عمارات، لكن ما يلاحظ هو أن الكثافة تكون عالية في العمارات مقارنة مع منطقة الفيلات

فضلا عن ذلك فإن هذه الخطة لم تفلح في صهر السكان في قالب متجانس (مثلا القدس أو الألفة) بل حتى في حي مولاي رشيد هناك حي خاص بالفيلات لكن ضعف عدد سكانه لا يسمح بالاختلاط السكاني.

● المزج بين الفئات الاجتماعية مطروح حتى في المدن الاوربية، ومؤخرا اعتمدت بلديات فرنسية عتبة ضرورية في كل مشروع سكني تضمن التنوع الاجتماعي حفاظا على التماسك وحس الانتماء، الى فضاء حضري لدى كل ساكن فهل هذا الحل يمكن أن يعطي نتيجة بالدارالبيضاء؟

■ ممكن، إذا تم استحضار التنطيق على مستوى المدينة ككل. والتخوف يبقى من احتمال عزوف شراء فيلات أو شقق عالية المستوى مجاورة لسكن اجتماعي، اللهم إذا كان ذلك بمستويات مدروسة.

● ماهي التبعات السلبية لهذا الفصل العمراني والاجتماعي؟

■ في السكن الاجتماعي تطغى الأسر الكبيرة القاطنة في مساحات صغيرة لا تستوعب الاعداد المنتفخة، أضف الى ذلك غياب وسائل التسلية عكس الحال في المساكن الراقية أو الميسورة حيث الشائع أن الطفل ينشأ بين المدرسة والدار، فالفئة الأولى تنتشر فيها ظاهرة «تنشئة» الطفل في الشارع والفئة الثانية تسود فيها ظاهرة «تنشئة» الطفل داخل المنزل، وهذه مسألة خطيرة.

● هذا الخطر، مفروض أن يؤجج غضب السكان للمطالبة بحقوقهم في السكن أو في الترفيه أو في المرافق فلماذا لا يتعبأ المتضررون لحث الاجهزة العمومية على التدخل؟

■ المؤكد أن الأمور تتغير، بدليل ما تعرفه الرباط حاليا من احتجاجات السكان ضد شركة ريضال أو ما تيعشه مدن أخرى. فالمهم هو وجود وسطاء لتمرير مطالب المواطنين في قنوات، وأقصد وجود الجمعيات التي تلعب دورالوسيط بين السكان والجماعات والسلطات. فالجمعيات قليلة. وشخصيا حينما يواجهني أحد بسؤال: لماذا وقع الانفجار الاحتجاجي؟ أجيب بسؤال آخر: لماذا لاتقع هذه الانفجارات؟ فحينما يلاحظ المرء كل مظاهر الحرمان أو السكن الحاط بالكرامة يتساءل:لماذا لا يحتج الناس على هذه الأوضاع. طبعا، هناك عامل الخوف الذي أشرت إليه سابقا بسبب القمع الكبير، لكن هناك أيضا عامل الكلفة أو المردودية، إذ حينما يجد الفرد أن مردودية الاحتجاج لن تكون عالية بالنسبة إليه كفرد، فهو يتردد.

ورغم أن العديد يتحدث عن المجتمع المدني، فإن هذا الاخير لا يتجلى في وجود جمعيات تهتم بحقوق الانسان فقط، ولكن أيضا جمعيات تهتم بكل مظاهر حياة المواطنين. وأستحضر هنا مثال جمعيات حماية المستهلك أو جمعيات الدفاع عن مستعملي النقل الحضري إلخ..

لقد كانت المعاملة السياسية لأجهزة الدولة مع كل الصراعات الاجتماعية . تقريبا . ترتكز على القمع والتهديد. فكانت وزارة الداخلية لا تسمح بأي استقلالية أو بناء للحركات الاجتماعية الجديدة وتمنع في نفس الوقت تنظيم احتجاجات للحركات السياسية والاجتماعية المعترف بها رسميا. فأمام هذا الوضع الخانق فإنه كلما كانت الظروف سانحة نلاحظ انفجارات اجتماعية عفوية ودموية في الشارع العام.

باستثناء التعبئة الاجتماعية والسياسية التي كانت تقوم بها النقابات وأحزاب المعارضة السياسية وفي غياب شبه تام لوجود المجتمع المدني، فإن أشكال الاحتجاج كانت تمر بصفة مباشرة أو غير مباشرة عبر قنوات أخرى، نذكر منها الفرق المسرحية للهواة والمجموعات الغنائية والأندية السينمائية وأنشطة المنظمات السياسية السرية..

فالجديد في مغرب اليوم هو أن الاحتجاجات الاجتماعية لم تعد تقتصر على ميدان الشغل والانتاج. وإنما تعداها ليشمل جوانب أخرى متعددة، فقد ظهرت وتعززت حركات اجتماعية جديدة كحركة العاطلين الحاصلين علي الشهادات والحركة الأمازيغية والحركات الحقوقية والنسائية والبيئية..

فالانتقال من مجتمع حضري، كانت فيه للدولة تقليديا سلطة شبه مطلقة على جميع المستويات الى سلطة سياسية تعلن عن تبنيها للديمقراطية والحوار واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير وحرية السوق ليس بالأمر السهل التدبير بين ليلة وضحاها.

يجب القول أن السلوك الحالي للدولة لازال متأرجحا بين الانفتاح السياسي الضروري والتقليد العريق المطبوع بالهاجس الأمني. فما يميز اليوم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بالمغرب هو تعددها وتنوعها والموقف الجديد للسلطة منها. على الرغم من ذلك فإن الاحتجاجات لا تشمل النسيج المجتمعي الحضري كله. فهي شبه منعدمة في العديد من المجالات خصوصا بالمقارنة مع تعدد المشاكل التي تعرفها المدن المغربية.

وهنا يطرح بشدة دور الوسيط الذي يجب أن يلعبه الفاعلون الاجتماعيون بين السكان او المواطنين ومختلف الاجهزة الادارية (جماعية محلية، ادارة مركزية، الليديك، المقاطعة، دائرة الأمن..).

فالمجتمع المدني المغربي يكاد يخلو من جمعيات الاحياء وجمعيات المكترين وجمعيات أحياء الصفيح وجمعيات المستعملين للنقل العمومي وجمعيات ضحايا العنف الجنسي أو ضحايا حوادث السير، أو ضحايا أزمة السكن..

● هل هذا الضعف ناتج عن غياب رغبة لدى السكان في الانتماء الى مدينة اسمها الدارالبيضاء وغياب حس الانخراط في مشروع للدفاع عن مجال يضمن الامن للجميع؟

■ غياب حس الانتماء لمدينة مسجل لدى عدد كبير من المسؤولين.. الناس «قلال لمربيين الكبدة على هاذ المدينة».

● حاوره: أبو رانية